S/PV.6933

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٣٣**

الأربعاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين/السيد إيليتشيف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أويارزابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد شن دونغ إيك
	رواندا	السيد غاساناا
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/118)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1325734 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/118)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل سيراليون إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد سامورا إم. دبليو. كامارا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لسيراليون.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزن الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفير غييرمو رشينسكي، الممثل الدائم لكندا بصفته رئيسا للتشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/118، التي تتضمن التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تويبرغ – فراندزن.

السيد تويبرغ – فراندزن (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/118)، المعروض على المجلس.

كما يعلم الأعضاء، عقدت سيراليون انتخابات وطنية رئاسية وبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويوضح الانتهاء الناجح من تلك الانتخابات بأن سيراليون عاقدة العزم على تعزيز سلامها الذي حققته بشق الأنفس. لقد أحرز البلد تقدما كبيرا منذ نهاية الحرب قبل ما يزيد عن عقد من الزمن. وخلال تلك الفترة، كانت سيراليون قادرة على استعادة وتوطيد سلطة الدولة وتنفيذ برامج الإنعاش الوطنية، بما في ذلك توسيع نطاق تغطية الخدمات العامة، والقيام بإصلاحات في قطاعي الحوكمة والأمن.

تزايدت أيضا قدرات مؤسسات الدولة الحيوية التي تدعم العملية الديمقراطية في البلد، مثل اللجنة الانتخابية الوطنية وشرطة سيراليون ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية. وتضمن وكالات الشرطة والقطاع الأمني القانون والنظام على نحو كاف، في جميع أنحاء البلد. وتشارك شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، التي أعيدت هيكلتها بعد الصراع، الآن في عمليات الأمم المتحدة والعمليات الإقليمية الخاصة بحفظ السلام. كما نفذت سيراليون أيضا، بنجاح عمليتي العدالة والمصالحة الانتقاليتين، من خلال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون.

مع قرب انتهاء الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومة، خطة التغيير، سيجري الانتهاء قريبا من استراتيجية تخلفه للأعوام الخمسة المقبلة، وهي خطة تحقيق الرخاء. أحرزت سيراليون من خلال تنفيذ برنامج التغيير، تقدما ملموسا، لا سيما في قطاعي التعدين والرعاية الصحية وتطوير البنيات الأساسية. بفضل الشروع في تصدير ركاز الحديد واحتمال

استغلال النفط والغاز، من المتوقع توسع اقتصاد سيراليون، وتوفيره الموارد اللازمة من أجل معالجة بعض التحديات الحاسمة المتعلقة بضمان تحسين تقديم الخدمات وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين. وفي ذلك الصدد، من الحيوي مواصلة الحكومة جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة السليمة لثروة البلد المعدنية ومكافحة الفساد.

على الرغم من التقدم الذي حققته سيراليون على مدى العقد الماضي، لا تزال ثمة تحديات، ولا سيما فيما يخص معالجة الأسباب الجذرية للصراع. إذ ثمة حاجة لمعالجة الانقسام السياسي والاستقطاب الذي شهده البلد على أسس عرقية إقليمية، واللذين ظهرا خلال الانتخابات المتعاقبة، بغية تعزيز الوحدة والتماسك الوطنيين. وزاد من تفاقم هذا الاستقطاب نظام البلد الانتخابي الذي يعطي الفائز كل شيء.

وفي ذلك الصدد، أرحب بالتزام الرئيس كوروما بإجراء مراجعة لدستور سيراليون لعام ١٩٩١، من أجل ضمان تحقيق نظام حكومة شامل. ولن تتيح تلك المراجعة فحسب الفرصة لمعالجة الانقسام الإقليمي في البلد، والعديد من التحديات الأخرى المعقدة التي أسهمت في اندلاع الصراع، بل ستضمن أيضا استمرار التقدم المحرز فيما يخص توطيد العملية الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة. في ذلك الصدد، من الضروري أن تكون المراجعة الدستورية المزمع القيام بها، عملية شاملة تضمن تأييد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد أعربت حكومة سيراليون عن رغبتها في تقديم دعم دولي لها، لا سيما من جانب الأمم المتحدة في تنفيذ عملية مراجعة الدستور، فيما يتعلق بتيسير الحوار السياسي وتعبئة الموارد المالية الضرورية.

يتعين تعزيز المؤسسات الوطنية في سيراليون، بما في ذلك قطاعا العدالة والأمن، ولجنة مكافحة الفساد، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية وكيانات أخرى، لكي يتسنى لها مواصلة الاضطلاع بفعالية بمسؤولياتها وكسب ثقة الشعب الذي تؤدي خدمات له. وتشكل زيادة ترسيخ سيادة القانون ومؤسسات الحوكمة الديمقراطية، أفضل ضمان للحفاظ على السلام وتحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي.

ولا يزال يشكل إحراز تقدم فيما يخص معالجة الفقر والبطالة، ولا سيما بطالة الشباب، وتقديم الخدمات العامة الأساسية للسكان، تحديات خطيرة. وتهدف الأولويات الواردة في خطة تحقيق الرخاء التي وضعتها الحكومة، إلى تحقيق تلك الأهداف والأهداف المهمة الأخرى. وفي ذلك الصدد، وبينما تأخذ الحكومة زمام المبادرة في اجتذاب الاستثمارات الخاصة وفي توسيع قاعدة إيرادات البلد لتمويل تلك الأولويات، ستظل المساعدة الدولية والتعاون الإنمائي ضروريين أيضا لاستكمال الجهود الوطنية.

قامت بعثة تقييم تقني مشتركة بين الوكالات،على النحو الذي طلبه المجلس في القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، بزيارة سيراليون في كانون الثاني/يناير لإعداد مقترحات للمرحلة الانتقالية، وتخفيض القوام ووضعاستراتيجية خروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بعد إجراء مناقشات واسعة النطاق مع جميع ممثلي المجتمع السيراليوني.

يشكل التقدم الذي أحرزته سيراليون دليلا على ما يمكن إنجازه من خلال تضافر الجهود المتعددة الأطراف والوطنية في فترة ما بعد الصراع. ومع التقدم الذي أحرزته سيراليون ومكتب الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ ولايته، من المناسب الآن الشروع في إعادة تشكيل البعثة والنقل التدريجي للمسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وحكومة سيراليون، والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن الشركاء الثنائيين والدوليين. في نهاية المطاف، فإن تلك العملية سوف تتوقف مع انتهاء البعثة.

على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره، يتعين على المكتب، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

والشركاء الآخرين، مواصلة أداء المهام الأساسية الثلاث المتبقية، وهي، أولا، منع نشوب الصراعات ودعم الوساطة لعملية مراجعة الدستور؛ وثانيا، تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن؛ وثالثا، دعم تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالمهمة الأولى، من الأهمية بمكان مواصلة المكتب تقديم الدعم لأصحاب المصلحة المحليين فيما يخص تحقيق استقرار البيئة السياسية في فترة ما بعد الانتخابات. وبغض النظر عن الحكم الذي سيصدر في القضية المرفوعة من قبل حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الشعبي لسيراليون، الذي يطعن من خلالها في نتائج الانتخابات الرئاسية، يتعين على أحزاب المعارضة والحُكم مواصلة العمل معا، لما فيه المصلحة الوطنية، ومن أجل النهوض بالبلد. وفي ذلك الصدد، يعتزم المكتب المشاركة في عملية تيسير سياسية، ووساطة وبناء توافق آراء حول عملية مراجعة الدستور. وستواصل البعثة أيضا تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية الحيوية العاملة في منع نشوب النزاعات والوساطة، مثل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

في مجال تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن، من أجل ضمان عملية انتقالية سلسلة وخالية من العراقيل، من المكتب إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والحكومة، سوف تركز مهام المكتب على توفير المشورة في مجال السياسات العامة الاستراتيجية وعلى تعزيز آليات التنسيق لتقديم المساعدة الدولية في مجال القطاع الأمني. وعلاوة على ذلك، سيقدم المكتب الدعم فيما يخص تعزيز الحوكمة وآليات القيادة والمراقبة لشرطة سيراليون، وكذلك فيما يخص تحسين الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات العابرة للحدود والجريمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة، وخصوصا الاتجار بالمخدرات.

أخيرا، بناء على توجيهات الأمين العام، سيواصل المكتب دعم تعزيز حقوق الإنسان الوطنية ومؤسسات سيادة القانون. وسيظل ذلك يشكل أولوية قصوى للبلد.

في إطار ترتيبات المرحلة الانتقالية المقررة، سيجري تخفيض تدريجي للمهام التي تضطلع بها البعثة اعتبارا من ١ نيسان/أبريل وحتى نهاية ولايتها. واستباقا لإعادة تركيز الولاية، فإن المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بصدد وضع مقترحات تخفيض قوام، سيجريالانتهاء منها في نهاية آذار/مارس. وتتوخى تلك المقترحات تخفيض عدد الموظفين، ونقل محفوظات البعثة إلى المقر الرئيسي للأمم المتحدة، وتصفية أصولها.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وفريق الأمم المتحدة القطري إعداد المعايير والجدول الزمني اللازمين لانتقال جميع المهام المتبقية. وستكون الموارد التقنية والمالية ذات أهمية حاسمة لضمان الانتقال السلس إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وأدعو في ذلك الصدد، لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام والشركاء الدوليين إلى المساعدة في توفير تلك الموارد.

ويمثل انتقال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق الأمم المتحدة القطري لحظة يحق لسيراليون والمجتمع الدولي أن يعتزا بها. وقد كان الالتزام القوي من جانب شعب سيراليون وحكوماتها المتعاقبة فيما بعد الصراع لا غنى عنه للإنجازات التي حققها البلد، ولنجاح العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة على مدى الـ ١٥ عاما الماضية. ومع ذلك، يجب أن أحذّر من أنه لا تزال هناك تحديات تدعو إلى بذل المزيد من الجهود من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين، فضلا عن المشاركة المستمرة من قبل المجتمع الدولي. وبالتالي، فإنه تقع على عاتقنا جميعا المسؤولية عن تنفيذ الانتقال بشكل صحيح.

ولا يشمل ذلك الإنهاء التدريجي لمكتب الأمم المتحدة فحسب، بل يشمل أيضا تعزيز دعم الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لجهود التنمية في سيراليون على نحو مستمر. ويقتضي ذلك تعبئة الموارد في الوقت المناسب. ومن الضروري أيضا، افترانا بانسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل وتنفيذ

عملية الانتقال بطريقة ناجحة، التأكيد بشكل واضح على استمرار وجود الأمم المتحدة في سيراليون ومواصلة تقديم الدعم إلى سيراليون عبر فريق الأمم المتحدة القطري، بمساعدة من الشركاء الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد تويبرغ – فراندزين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير غييرمو رشينسكي.

السيد رشينسكي (تكلم بالفرنسية): أود، باسم جميع أعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد قامت لجنة بناء السلام مؤخرا بزيارة وفد مشترك إلى سيراليون وليبريا، في أواخر شباط/فبراير. ونشعر بامتنان عميق للترحيب الحار الذي تلقيناه من حكومة سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وأسرة الأمم المتحدة بأكملها. ونود أن نشكر أيضا ممثلي أستراليا، وبنغلاديش، والسويد، والكويت، ومصر، والمملكة المتحدة، واليابان على مشاركتهم. ونرى أن تشكيل هذا الوفد يدل على عزم لجنة بناء السلام المستمر على مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى سيراليون. وقد كان توقيت الزيارة مناسبا أيضا. وفي الوقت نفسه مضت حكومة سيراليون شوطا في تحديد أولوياتها للسنوات الخمس المقبلة. وقد سمح وصول بعثة الأمم المتحدة في وقت قريب عقب بعثة التقييم التقني أيضا بالنظر المستنير في عملية الانتقال القادمة. ونود أن ندلي بخمس ملاحظات استنادا إلى المداولات التي جرت في البلد.

أولا، ينبغي الإشادة بسيراليون لإجراء الانتخابات بصورة ناجحة جدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فقد كانت تلك العملية سلمية بشكل استثنائي، واتسمت أيضا بحسن التنظيم من الناحية الفنية، فضلا عن ارتفاع عدد الناخبين. وأثبتت العملية أيضا تنامي قدرة المؤسسات الوطنية في سيراليون، وأنها تمثل عبورا نحو عتبة هامة لبناء السلام. وفي ذلك الصدد، تعكس أولويات الحكومة الناشئة المتعلقة بخطة تحقيق الرخاء أيضا تحولا يجد منا الترحيب في التركيز نحو تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات الاجتماعية وبناء رأس المال البشري. وتواصل سيراليون وضع استراتيجية للتصدي للتحديات الإنمائية اللاحقة ذات الأولوية، وبوسعها التطلع إلى المستقبل بتفاؤل.

ثانيا، على الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات عديدة. وأثناء زيارتنا، تقاسم معنا فخامة الرئيس كوروما، وجميع الأحزاب السياسية الرئيسية والسلطات الوطنية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة ذات الصلة، الشواغل التي أثرناها بشأن طابع حصول الفائز على كل شيء الذي يتسم به النظام السياسي لسيراليون، والانقسام الإقليمي الذي أسفرت عنه الانتخابات الأخيرة. ولهذا السبب، أعرب الرئيس كوروما عن عزمه على مراجعة الدستور التي طال انتظارها، على النحو المقترح أصلا من قبل لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي حين يجب أن تكون هذه العملية التي تتسم بالحساسية السياسية شاملة تماما وذات طابع وطني، فهي تتيح أيضا فرصة هامة لتحديث مجموعة من الأحكام المدنية وحقوق الإنسان الواردة في تلك الوثيقة.

(تكلم بالفرنسية)

ثالثا، تتطلب العديد من المسائل المعلقة بذل جهود بشأنها في الأجل الطويل. فلا تزال البطالة بين الشباب تشكل تحديا كبيرا. ولا يمكن توليد الفرص الاقتصادية وإعادة بناء نظام تعليمي فعال إلا عبر مواصلة الاستثمار الحكومي في هذه المجالات. وبالمثل، فإن نمو قطاعي الصناعات الاستخراجية والزراعة في سيراليون يعد بالكثير أيضا. وفي الوقت نفسه، أعربت مجموعة واسعة من الذين تحدثنا إليهم عن قلق متزايد إزاء احتمال نشوب الصراعات على مستوى المجتمع المحلي،

إذا لم تتم إدارة الاستثمارات الكبيرة بعناية. ولا تزال سيراليون – شأنها شأن جيرانها في المنطقة دون الإقليمية – عرضة لعوامل زعزعة الاستقرار جراء الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ويقودنا هذا إلى استنتاج واضح مفاده أن هذا ليس الوقت المناسب لأن يصرف المجتمع الدولي اهتمامه عن سيراليون. فهناك حاجة مستمرة إلى تقديم المساعدة كي نبني على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

رابعا، تحظى الأمم المتحدة بنظرة إيجابية في سيراليون. وذلك دليل على الدور المحوري الذي اضطلعت به البعثات المتعاقبة في عملية بناء السلام. ويدل أيضا على الحاجة إلى عملية انتقالية متوازنة. وقد أكدت زيارتنا الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني فيما يتعلق بإمكانية انتقال العديد من الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى جهات فاعلة أخرى. غير أن الزيارة أبرزت أيضا الحاجة إلى استمرار الحوار والتعاون السياسي في بضعة مجالات محددة.

وعلى وجه التحديد، فقد شدد العديد من أصحاب المصلحة على أهمية أن يقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل المساعدة اللازمة لعملية مراجعة الدستور، علاوة على ضرورة مواصلة تقديم الدعم التقني إلى قطاع الأمن. وقبل كل شيء، ينبغي أن تتوافق وتيرة عملية الانتقال مع الاحتياجات الميدانية، وخاصة بالنظر إلى إمكانية أن تساهم الاستثمارات الصغيرة في هذه المرحلة المتأخرة مساهمة كبيرة في توطيد السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ودون الدعوة إلى أي تأخير لا مبرر له، يجب أن يقاوم المجتمع الدولي إغراء الإعلان عن النصر في وقت مبكر. وبذات القدر من الأهمية، يجب إبلاغ جميع الجهات الوطنية المعنية بوضوح عن طابع عملية الأمم المتحدة الانتقالية في سيراليون.

(تكلم بالإنكليزية)

خامسا، هناك بعد إقليمي للعديد من التحديات التي تواجه سيراليون. فلقد استثمرت حكومات اتحاد نهر مانو موارد في المؤسسة الجديدة هذه، أسفرت عن زيادة مماثلة في التعاون الدولي والأنشطة العابرة للحدود. وتعتزم التشكيلات ذات الصلة التابعة للجنة بناء تقييم الكيفية التي يمكن بها مواصلة تعزيز تلك الجهود. وتشير هذه الحالة أيضا إلى ضرورة المشاركة السياسية من قبل الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي بعد إكمال مكتب الأمم المتحدة لولايته.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات بشأن لجنة بناء السلام نفسها. ففي الأجل القريب، ستركز التشكيلة المعنية بسيراليون اهتمامها على دعم العملية الانتقالية، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى توفير الموارد اللازمة لسد الثغرات الناجمة عن الانسحاب التدريجي لمكتب الأمم المتحدة. وفي الأجل الطويل، فإن لجنة بناء السلام ستكون بحاجة إلى مواءمة مشاركتها مع أولويات حكومة سيراليون المتعلقة بخطة تحقيق الرخاء. وكما في السابق، فإن تلك الجهود ستمضي قدما في شراكة وثيقة مع حكومة سيراليون والأمم المتحدة.

وأؤكد لكم أنني أعتزم إبقاء مجلس الأمن على علم تام بالعمل الذي تضطلع به التشكيلة. ونتطلع إلى مزيد من الفرص التعاون مع مجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد رشينسكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع الحاضرين على موافقتهم على تحديد موعد آخر لعقد هذه الجلسة بناء على طلبنا. ونعتذر عن أي إزعاج قد ينشأ عن ذلك.

أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تحيات فخامة الرئيس إرنست باي كوروما، بالنيابة عن حكومة وشعب سيراليون، معربا عن التقدير العميق للدعم المستمر والاهتمام الثابت

من جانب المجلس وسائر عضوية الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين بغية توطيد السلام والأمن في سيراليون فضلا عن دعم تطلعاتنا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أود أن أعتذر عن غياب زميلي، النائب العام ووزير العدل، غيابا لم يكن من بد. كما أرجو أن تتقبلوا، سيدي، تهانينا لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠١٣. ونشكركم على إتاحة الفرصة لوفدنا للإسهام في هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في سيراليون.

وقد حظينا منذ قليل بالاستماع لما قدمه الممثل التنفيذي للأمين العام، السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزن، من عرضٍ للتقرير العاشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، متضمنا الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها بعثة التقييم التقني التي زارت سيراليون في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. يعرض التقرير بوضوح معالم الإنجازات الرئيسية والتحديات المتبقية. ونود أن نشكر الممثل التنفيذي، وأن نعرب أيضا عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي ما برح المكتب يتشارك بها ويتعاون مع حكومة سيراليون وشعبها في تنفيذ ولايته. ما فتئت الأمم المتحدة في سيراليون، في ظل قيادته بوصفه المنسق المقيم، تقدم دعما تقنيا ضخما، وتسمح لنا في الوقت نفسه بالاضطلاع بدور ريادي في اختيار المشاريع والموافقة عليها ورصدها.

وتحظى بنفس القدر من الأهمية الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي استمعنا إليها للتو من رئيس التشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، السفير غييرمو ريشنسكي، ممثل كندا، بشأن زيارته الأخيرة إلى سيراليون في شباط/فبراير من هذا العام. فقد أشار إلى التقدم المحرز في معالجة الأولويات الرئيسية لبناء السلام، والحاجة إلى الدعم المستمر، لا سيما في مجالات البطالة بين الشباب وتمكينهم؛ وبناء رأس المال البشري؛ وتحسين نظام العدالة بما في ذلك قطاع الأمن؛ والطاقة وإدارة الموارد الطبيعية، والزراعة والأمن الغذائي؛ وعملية الاستعراض الدستوري، والحاجة إلى تحقيق نمو قوي بقيادة القطاع الخاص يمكن أن يُترجم في شكل فوائد للسلام يلمسها الناس.

كما نود أن نعرب عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام عبر السفير غييرمو رشينسكي، بوصفه الرئيس، على ما ظلوا يبدونه من الالتزام الثابت والدعم القوي في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في سيراليون. وعلى وجه الخصوص، ننوه، مع التقدير، باهتمامه، إلى جانب أعضاء التشكيلة، بالأفق السياسي لسيراليون في فترة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك الدعم المطلوب من التشكيلة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والوكالات والبرامج، من أجل تحقيق انتقال سلس يتسم بجودة التخطيط وكذلك جودة الإدارة إلى مرحلة من بناء السلام تركز على التنمية، فضلا عن آرائه بشأن تقديم الدعم لأولويات سيراليون السياسية والاقتصادية.

تقف سيراليون في مفترق طرق في هذه المرحلة من رحلتها نحو بناء السلام. ينبغي أن يضع اتخاذ قرار بشأن الإنهاء التدريجي لمكتب بناء السلام من عدمه في الاعتبار التحديات التي حددها رئيس التشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، وحكومة سيراليون، وتقرير فريق التقييم التقني، والتقرير الحالي قيد النظر.

وبعبارة أخرى، ينبغي أن تسترشد العملية بالعوامل القائمة على أرض الواقع. في ذلك الصدد، ينبغي تقييم الآثار المباشرة والمستقبلية، على ضوء الحالة الراهنة في البلد ومنطقة جواره المباشر. علاوة على ذلك، لا بد من النظر بجدية في الانتقال إلى نظام منسق مقيم يتسم بالقوة وتتوافر له الموارد الكافية من حيث الخبرة التقنية والأموال التي تشتد الحاجة إليها في إطار زمني يمكن أن يتجنب أي ثغرات أو عوائق على طول الطريق.

نحن لا نرغب في أن نظل مدرجين في جدول أعمال المجلس إلى ما لا نهاية، بيد أن الظروف الحالية تجعلنا نرى أن من الضروري إقناع المجلس بأن يسترشد في قراراته بشأن هذه المسألة الحساسة والمعقدة، بالظروف السائدة في سيراليون وبالأبعاد دون الإقليمية. بطبيعة الحال، نتشاطر معا شرف تحقيق النجاح ومجده، لكننا نتشاطر كذلك اللوم والمسؤولية عن أي قرارات قد يثبت خطؤها. إننا رهن إشارة المجلس، ومستعدون للنزول عند الحكمة الجماعية للمجلس في اتخاذه أي قرار جوهري بشأن هذه المسألة.

في المضي قدما بتطلعاتنا الإنمائية ومعالجة المسائل المتبقية في مجال بناء السلام والأمن وإرساء الديمقراطية، فإننا نتطلع إلى الدعم من مكتب الأمم المتحدة، حتى وإنْ تعيَّن عليه الدخول في مرحلة انتقالية. وبالتالي، فإننا نحث على ضرورة التفكير بإمعان في أي عملية انتقالية، بحيث يتم إيلاء الاعتبار الواجب لآثارها قصيرة وطويلة الأجل على المكاسب التي تحققت حتى الآن. في ذلك الصدد، نحن على استعداد للشراكة مع الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، والشركاء الإنمائيين في رسم وتنفيذ عملية انتقال سلس ومنظم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام إلى نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة الاعتيادي، بحسب الضرورة وعندها.

اليوم، نتشاطر عبارات الثناء احتفاءً بتحقيق معلم آخر على طريق توطيد السلام والأمن في سيراليون من خلال تنظيم انتخابات ناجحة، وخالية من العنف، وتتسم بالنزاهة والشفافية والمصداقية، باعتبارها من النقاط المرجعية الرئيسية الدالة على استعداد سيراليون للانتقال إلى مرحلة أكثر تركيزا على التنمية في بناء السلام. ويعني هذا أن العملية الديمقراطية بدأت تترسخ تدريجيا، ونحن نهيئ أنفسنا للانتقال السلس والمنظم من خطة التغيير إلى خطة تحقيق الرخاء، المصممة وفق روح وهدف الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة المتفق عليها في بوسان، جمهورية كوريا، من جانب مجموعة الدول السبع الموسعة. في ذلك الصدد، أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لجميع أصدقائنا وشركائنا على ما قدموه في الوقت المناسب من مساهمات لصندوق التبرعات الانتخابي الذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أود أن أتوجه بالشكر الخاص لقيادة مكتب دعم بناء السلام وموظفيه على بالغ ثقتهم فينا باستثمارهم الكبير في رحلتنا لبناء السلام.

يصادف هذا العام السنة الحادية عشرة منذ الإعلان رسميا عن انتهاء الصراع في سيراليون. ومنذ ذلك الحين، بدعم من مجلس الأمن، ومكتب دعم بناء السلام، والتشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، والشركاء الدوليين، أُحرز تقدمٌ كبير في رسم الطريق من أجل السلام والأمن والديمقراطية في سيراليون ومستقبل ازدهارها. وإذ نهنئ أنفسنا على ما تحقق من مكاسب، بعضها لا يُخشى انتكاسه، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل معا التصدي للتحديات المتبقية من أجل زيادة النهوض بأولوياتنا في مجال بناء السلام وتوطيدها بطريقة شاملة، بهدف بناء القدرة على التكيف. ومن أهم هذه الأولويات الحاجةُ المتزايدة إلى التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات الحوكمة لمواكبة تزايد تطلعات سكان سيراليون. وكما سبق أن أشار إلى ذلك رئيس تشكيلتنا، فإن العديد من هذه التحديات طويلة الأجل بطبيعتها وتتطلب بذل جهود متواصلة على مدى فترة طويلة من الوقت، والسبب في ذلك أن الكثير سيتوقف على السيناريو الاقتصادي العالمي والمناخ الأمني العام في المنطقة دون الإقليمية.

ويسعدني أن أبلغكم بأن تقدما هائلا يُحرز في إنشاء الهياكل اللازمة لمعالجة مجالات الخطر الثلاثة المتمثلة في البطالة بين الشباب وتمكينهم؛ والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، التي جرى تحديدها في خطتنا للتغيير، واعتمدتها تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. ومع ذلك فإن استمرار الدعم الدولي الكامل مطلوب

للتصدي بشكل كامل للتحديات التي ما زلنا نواجهها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

وعلى الجبهة الإنمائية والاجتماعية – الاقتصادية، لا نزال ملتزمين بعلاقة الشراكة القوية القائمة بين سيراليون والأمم المتحدة والجهات المانحة. وهذا هو السياق الذي تعتبر فيه تجربة سيراليون ممارسة جيدة في مجال التنسيق بين المانحين وقصة نجاح في مجال بناء السلام.

وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي الاستثمار في نجاحنا من خلال الدعم والمواءمة مع خطتنا لتحقيق الرخاء، التي، كما ذكر من قبل، ترتكز إلى اتفاق بوسان الجديد بشأن فعالية المعونة، وأن يقر بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان الخارجة من الصراع، وسيراليون أحد البلدان الرائدة. وتركز خطة تحقيق الرخاء، وهي حاليا في مراحل الإنجاز النهائية وتشمل مشاورات ومشاركات واسعة النطاق مع الشركاء في التنمية وعلى الصعيد الوطني، أساسا على الانتقال بسيراليون إلى ما بعد مرحلة بناء السلام لتصبح عضوا أكثر أمنا وسلاما ونموا ومسؤولية في المجتمع الدولي. إنها تهدف إلى بناء مستقبل مستدام لجميع السيراليونيين، بما في ذلك الشباب والشيوخ، الأقوياء والضعفاء، المعوقين جسمانيا، الفئات المهمشة والمحرومة، الأغلبية والأقلية.

أعرب الرئيس كوروما بوضوح، في بيانه عند افتتاح الدورة البرلمانية الرابعة، عن التزامه بوضع سيراليون على طريق الاستدامة والقدرة على الانتعاش. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف نواصل إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تشجيع وتعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي ونظام الحكم الشامل للجميع، بما في ذلك استعراض الدستور لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية الرئيسية، فضلا عن المساواة بين الجنسين. وفي عملية الاستعراض الدستوري، سوف نستند إلى التحليل النقدي وإجراء مناقشة وطنية واسعة النطاق بشأن المؤشرات الضعيفة أو السلبية التي تتسم بها مجالات من قبيل سيادة القانون والوحدة الوطنية والتماسك والحوكمة الشاملة للجميع والعدالة الاجتماعية. إلا أن الدعم المقدم من شركائنا الدوليين لمساعدة الحكومة في تعزيز المؤسسات الوطنية الديمقراطية الرئيسية – مثل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية وهيئة الإعلام المستقلة واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية واللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون وهيئة الإذاعة السيراليونية – لا يزال يتسم بأهمية كبيرة. وستواصل اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المؤلفة من شركاء صندوق التبرع للانتخابات، الوكالات ذات الصلة بالانتخابات، شرطة سيراليون، قطاع العدالة، المجتمع المدني ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية، التي قامت بتوجيه ومراقبة التمويل والأنشطة المتعلقة بانتخابات عام ٢٠١٢، عملها في الفترة المقبلة بعد الانتخابات.

وتمشيا مع توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع في سيراليون، تواصل الحكومة التعاون مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والأمم المتحدة لتشجيع سن قانون للمساواة بين الجنسين لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. وجرى أيضا توضيح هذه الأمور جيدا في بيان الرئيس عند افتتاح البرلمان، والتأكيد عليه مجددا في الخطاب الذي وجهه إلى المرأة في سيراليون خلال الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، عندما قال ”المرأة في طريقها – البلد بأسره في طريقه نحو المساواة بين الجنسين – لا تراجع“. كما أعلن الرئيس يوم ٨ آذار/مارس من كل عام يوما وطنيا للمرأة.

وفي المضي قدما بتطلعاتنا الإنمائية ومعالجة مسائل بناء السلام المتبقية، فإننا نتطلع إلى دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، حتى وهي تمضي إلى الطريق غير المطروق لعمليتها الانتقالية. لذلك، أود أن أختتم بالتأكيد لأعضاء المجلس والأمين العام ولجنة بناء السلام وسائر أعضاء

الأمم المتحدة على استعداد الحكومة ورغبتها واهتمامها بالتعاون مع قرار المجلس الذي يهدف إلى كفالة الانتقال السلس والمنظم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى نظام المنسق المقيم الذي سوف يمثل في نهاية المطاف نتيجة ناجحة لبعثة مكتب الأمم المتحدة، وبشكل عام، نتيجة ناجحة لتدخل الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام في سيراليون. ولذلك فإننا نحث على إدارة العملية الانتقالية بعناية وإيلاء الاعتبار الواجب لأثرها على المكاسب التي تحققت حتى الآن في الأجلين القصير والطويل.

أخيرا، أود أن أثني على الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين على الدعم المقدم من أجل إنجاز عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، التي أسهمت بنفس القدر إسهاما كبيرا في بناء السلام عن طريق إرسال إشارة قوية على نهاية الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الأعضاء الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.